KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

تحليل أثر النفقات العامة في معدل البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢

أ.د. بتول مطر عبادي
الباحثة تهاني عباس فاضل
جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.178(B).21526

الملخص :
يهدف هذا البحث الى التعرف على النفقات العامة و مدى مساهمتها في التأثير على ظاهرة البطالة و خلق فرص عمل جديدة و زيادة الإيرادات العامة فضلا عن التطرق الى أنواع النفقات العامة و ارتباطها بطبيعة الطروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و المشكلات التي يمر بها البلد ، كما يتطرق هذا البحث الى تحليل دور النفقات العامة في بعض المتغيرات الخاصة بالاستقرار الاقتصادي مثل البطالة خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢ و مدى نجاح السياسة المالية و دعمها لرفع معدلات النمو الاقتصادي ، و تم دراسة الطرق و الكيفية التي يتم بها التقليل من معدل البطالة و العلاج المناسب لهذه الظاهرة .
الكلمات المفتاحية : النفقات العامة , معدل البطالة , العراق , ٢٠٠٤-٢٠٢٢

Analysis of the impact of public expenditures and their role in the unemployment rate in Iraq for the period 2004-2022

prof. Dr. Batoul Matar Ebadi
researcher Tahani Abbas Fadel
Al-Qadisiya University/College of Administration and Economics

Abstract:
This research aims to identify public expenditures and the extent of their contribution to influencing the phenomenon of unemployment, creating new job opportunities, and increasing public revenues, as well as addressing the types of public expenditures and their connection to the nature of the economic, social and political circumstances and the problems that arise The country is going through, and this research also addresses the analysis of the role of public expenditures in some variables related to economic stability, such as unemployment during the period 2004-2022, and the extent of the success of fiscal policy and its support to

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

raise rates of economic growth, and the methods and manner in which the rate is reduced Unemployment and the appropriate treatment for this phenomenon.
Keywords: Public expenditures, unemployment rate, Iraq, 2004-2022

المقدمة:

يشكل الانفاق العام أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق اهداف النمو والاستقرار والإصلاح الاقتصادي وبغض النظر عن اتجاه النظام وفلسفته وطبيعة الملكية فيه ، اذ تصاعدت أهمية النفقات العامة ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي في دول العالم المتقدم والنامي و هنا يأتي السعي للوقوف على طبيعة التطور في النفقات العامة في العراق و اتجاهات هذا الانفاق و دور النفقات في علاج مشكلة البطالة. ومن المعروف ان اقتصاد العراق هو اقتصادا ريعيا احادي الجانب اذ يعتمد على النفط كأيرادا رئيسيا في جميع موازناته اذ كما هو معروف ان العراق يتميز بتدني مستوى دخل الفرد بشكل عام رغم موارده النفطية ، وهذا يتصنف بعدم مساهمة القطاع الصناعي الا بنسبة ضئيلة جدا من الناتج القومي . لذلك تكون فيه معدلات البطالة مرتفعة جدا ويصعب علاجها .

أهمية الدراسة :

تحليل متغيرات السياسة المالية المتمثلة بالنفقات العامة و اثرها في معدل البطالة من خلال تحليل بيانات النفقات العامة وتأثيرها على الاستهلاك والناتج القومي وبالتالي تؤثر على البطالة وعلى النشاط الاقتصادي بشكل عام .

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في بيان اثر النفقات العامة في معدلات البطالة من خلال تحليل بيانات النفقات العامة وتأثيرها على الاستهلاك والإنتاج والطلب الكلي والناتج القومي يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل التالي :

- هل للنفقات العامة أثر في معدل البطالة في العراق وما هو حجم هذا الأثر ؟

فرضية البحث :

- يفترض البحث وجود علاقة ذات أثر معنوي إيجابي بين النفقات العامة ومعدل البطالة في العراق .

هدف الدراسة :

- التعرف على النفقات العامة وأهدافها والعوامل التي تؤثر بها وادواتها ودورها في الاقتصاد العراقي
- معرفة تطوير البطالة في العراق وما هي السبل المتاحة والمقترحة للتقليل منها من خلال استخدام مؤشرات التي توضح نسب كل سنة من البطالة .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

- بيان اثر النفقات العامة في معدلات البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢

منهجية الدراسة :

اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على الحقائق التي تتعلق بطبيعة ظاهرة البطالة في العراق والمنهج الاستقرائي اذ يقوم البحث بجمع الأدلة على طبيعة العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة في العراق .

هيكلية الدراسة :

لتحقيق هدف البحث قسم الى ثلاث مباحث ، المبحث الأول : هو تحليل دور النفقات العامة في معدل البطالة اما المبحث الثاني : يشمل علاقة النفقات العامة بمعدل البطالة في العراق وفي حين اختص المبحث الثالث : بتقويم دور النفقات العامة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢ والتحليل المالي للنفقات العامة ومعدل البطالة في العراق خلال مدة الدراسة .

الفصل الثاني

المبحث الأول

النفقات العامة ، اطار مفاهيمي نظري

أولا: مفهوم النفقات العامة :

تعرف النفقات العامة " تعرف النفقة العامة " بأنها المبلغ النقدي يخرج من الذمة المالية للدولة او احدى هيأتها يهدف تحقيق نفع عام .كما تعرف على انها مبلغ من النقود يدفعه شخص من اشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة. (القاضي , ٢٠١٤, ص ٦٥)

كذلك يمكن ان تعرف على انا مبالغ نقدية تقر من السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بأنفاقها لتوفير سلع وخدمات عامة وتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية ,(عابد,٢٠١٠: ص٢٠)

كما يمكن تعريف الانفاق العام على انه مبلغ مالي يخرج من الذمة المالية للدولة او احدى دوائرها او مؤسساتها الحكومية لغرض اشباع الحاجات العامة . (باهر, ١٩٩٨, ص ٧٦)

أي ان النفقة العامة لها ثلاث عناصر : (ناشد ، ٢٠٠٨ : ٢٥)

١-مبلغ نقدي

٢-يقوم بأنفاقه شخص عام

٣-الغرض منها هو تحقيق نفع عام .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ثانيا : أنواع النفقات العامة :

ومن اجل الوقوف على تأثير النفقات العامة على الانتاج القومي ينبغي دراسة أثار الانواع الرئيسية لتلك النفقات : (السيد، ٢٠٠٠: ١٨٦)

١ - النفقات الانتاجية : تتولى الدولة تنفيذ هذه النفقات بصورة مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج (الدولة المنتجة) ، او تقدم اعانات اقتصادية الى بعض المشروعات الخاصة او حتى المشروعات العامة لتحقيق اهداف اقتصادية معينة . حيث تساهم هنا في انتاج السلع والخدمات وذلك بقصد اشباع الحاجات الاستهلاكية العامة .ولا تقتصر على السلع والخدمات فقط، بل تقوم بإنتاج رؤوس الأموال العينية التي تعد للاستثمار وبالتالي فان هذا الانفاق الاستهلاكي والاستثماري يصنف ضمن النفقات المنتجة التي تساهم في زيادة الدخل القومي بشكل واضح ورفع إنتاجية الاقتصاد القومي . اما الإعانات فقد تقوم بوظيفة تقليدية الغاية منها تدخل الدولة في الأسعار ومعالجة حالات التضخم الا ان الوظيفة الخاصة ب الاعانات اخذت نحو تطور ملحوظ حيث أصبحت تعطى للمشاريع الاستثمارية بهدف التعويض عما تفرضه الدولة على المشروعات من التزامات مالية لتامين النشاط الذي تقوم به لأنه يتعلق بخدمة عامة وبصورة مباشرة .

٢-النفقات الاجتماعية : وهي النفقات التي تأخذ شكل تحويلات نقدية او تحويلات عينية في شكل سلع وخدمات وفي كلا الصورتين فهي تؤثر على الإنتاج القومي .ان المقصود بالتحويلات النقدية هو تحويل القوة الشرائية لمصلحة فئات محدودة الدخل مثل اعانات البطالة ومساعدات الضمان الاجتماعي كما يصعب معرفة اثار هذه النفقات على الإنتاج بشكل ملحوظ كما يجب ان تتجه القوة الشرائية الى السلع الأساسية وبالتالي يزداد الطلب على هذه السلع فيتم زيادة الإنتاج.

٣- النفقات العسكرية : تمثل هذه النفقات عبئا على كبيرا على الموازنة العامة في العديد من الدول فهي النفقات التي تخرج من الاطار الاقتصادي لتستقر في الاطار السياسي والاستراتيجي .وتعد هذه النفقات ضرورية لا مفر منها . ويصف بعض الاقتصاديون النفقات العسكرية على انها نفقات استهلاكية غير منتجة كما يميل الفكر المالي الى التميز بين نوعين من النفقات حيث البعض منها يعتبر منتجا والاخر استهلاكيا وبحسب ظروف الدولة التي يتم فيها الانفاق العسكري . ولهذه النفقات نوعين من الاثار التي تسببها البعض منها اثار انكماشية واثار توسعية .حيث في حالة الأثار الانكماشية تقوم الدولة بتمويل بعض عناصر الإنتاج من قطاع الإنتاج المدني المخصص لإشباع الحاجات الخاصة الى العمليات العسكرية كما يمكن ان تشكل النفقات العسكرية خطورة على الدخل القومي كلما ارتفعت نسبة انفاقها. كما تسبب النفقات العسكرية اثار توسعية في حجم الإنتاج القومي اذ استخدمت الدولة هذه النفقات في صناعة معينة او منشئات حيوية مثل المطارات والطرق وغيرها التي يستفيد منها الاقتصاد القومي في الإنتاج المدني خلال فترة ما

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

بعد الحرب، كما يعد المجال العسكري من اهم المجالات للقيام بالبحوث الجديدة لذلك تخصص نسبة كبيرة منه للتطبيقات والبحوث العلمية وللأغراض التطويرية في البحث العلمي العسكري . (السيد ، ٢٠٠٠: ٨١)

ثالثا : أسباب زيادة النفقات العامة :

لاحظ الاقتصاديون وجود نمو متزايد للنفقات العامة في مختلف الدول وهناك أسباب عديدة تقوم الدولة على أساسها القيام بالنفقات وهي: (حشيش ، ١٩٩٢ : ١٣)

*الأسباب الاقتصادية :نتيجة تطور الفكر الاقتصادي من الدولة الحيادية الى الدولة المتدخلة زادت مسؤوليات الدولة و أهدافها و تدخلها في أمور التنمية و التصنيع و في مختلف الأنشطة الاقتصادية مما يستلزم زيادة في حجم النفقات العامة بصفة أساسية خاصة النفقات الرأسمالية المخصصة لتصنيع و تتمثل هذه الأسباب في زيادة الدخل القومي وبشكل عام و قيام الدولة ببناء مشروعات عامة بشكل خاص و مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة.

*أسباب الاجتماعية : وتتمثل هذه الأسباب في زيادة عدد السكان الامر الذي يؤدي الى زيادة نسبة نفقات الدولة للحفاظ على نفس مستوى تقديمها للخدمات السابقة التي كانت تقدمها و رفع مستوى المعيشة للأفراد اذ تركز السكان في المدن دون الريف و زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات العامة كما اهتمت الدولة مؤخرا بأمور الرفاهية الاجتماعية أي رفع مستوى الخدمات الاجتماعية المختلفة في الصحة و التعليم و الثقافة و الترفيه و غيرها كما تهتم الدولة في تحسين مستوى إنتاجية قطاع الخدمات الذي يتميز بكثافة العمالة أي ارتفاع تكاليف و نفقات خدمات العمال في اطار برنامج النمو الاقتصادي للدولة.

*أسباب السياسية : التي تتمثل باهتمام الدولة بالطبقات الكادحة (هي الطبقة التي تتوسط طبقة النبلاء و المتمثلة بالطبقة الفقيرة مثل الفلاحين)و تقديم الكثير من الخدمات لها السبب الذي أدى الى زيادة الانفاق العام إضافة الى طلبات النواب لخدمة الدوائر في مرحلة الانتخابات على حساب ميزانية الدولة مما يؤدي الى حدوث مزايدات بين أعضاء المجالس النيابية في حين ان مسؤولية النواب يجب ان تتجه للمجتمع ككل و ليس الى الدوائر الانتخابية فقط.

*الأسباب الإدارية : يعود السبب الأساسي لزيادة النفقات الإدارية هو اتساع دور الدولة و مسؤولياتها أي زيادة حجم جهازها الإداري الذي يتمثل بزيادة و تضخم حجم العاملين به وما يتتبع ذلك من زيادة في الأجور و المرتبات و ما يتعلق بها من نفقات في الوقت الذي لا يقابلها أي زيادة في انتاجية العمل و تتمثل أيضا بتنويع الوظائف التي تقوم بها الدولة و تضخم حجمها بسبب استحداث العديد من الوزارات الجديدة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

كما ان الاشراف على حسن سير المرافق العامة أيضا يؤدي الى زيادة هذا النوع من النفقات إضافة الى التبذير و الميل للمظاهر في النفقات الخاصة عند المستويات العليا للجانب الإداري

*الأسباب العسكرية : تعتبر الأسباب العسكرية من اهم الأسباب التي تساهم في تزايد النفقات العامة في الدولة كما يمكن ادراج الأسباب العسكرية ضمن الأسباب السياسية لكن لطبيعتها الخاصة تم ادراجها ضمن الأسباب العسكرية والتي تزيد في فترات الحرب و فترات السلم أيضا فحتى عند انشاء الدولة شبكات دفاعية خوفا من أي عدوان خارجي مفاجئ يؤدي ذلك الى زيادة هذه النفقات أي امتصاص ميزانية الدولة اذ تصبح تكلفة الحرب و السلم كبيرة جدا تصل الى ٤٠٪ من ميزانية الدولة مما يجعل النفقات العسكرية لتمويل العمليات العسكرية كبيرة جدا

*الأسباب التكنلوجية : التطور التكنلوجي هو احد الأسباب التي ساهمت في زيادة النفقات العامة ويتمثل التطور التكنلوجي في الطرق والموانئ والمطارات وغيرها إضافة الى التطور التكنلوجي في ظهور سلع وخدمات جديدة اذ صاحب انتاج الكثير من السلع وفورات اقتصادية مثل تقدم التكنلوجيا في الطيران و اختراع و اكتشاف الكثير من الاسلحة الحديثة و المعدات بين الدول للحصول الامن كما انها تحتاج الى تدريب جيد للعمل عليها اذ ساهمت هذه الأسباب في زيادة نسبة النفقات بشكل كبير . (الاعسر، ٢٠١٦: ٧٢)

المبحث الثاني

البطالة ، اطار مفاهيمي

أولا: مفهوم البطالة :

تمثل البطالة قضية أساسية تواجه دول العالم على اختلاف مستويات تقدمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فقد توضع البطالة مؤشرا مهما للأداء الاقتصادي فالاقتصاد الذي يعاني من ارتفاع في مستويات البطالة يعتبر اقتصاده لم يحقق الاستخدام الأمثل لموارده الاقتصادية.

كما تعتبر البطالة ظاهرة اصابت الكثير من المجتمعات حيث ان هناك مليار عاطل عن العمل وموزعين على مختلف انحاء العالم . وتعتبر البطالة جزء من الدورة الاقتصادية حيث انها تظهر بظهور الركود وبالمقابل تختفي في فترة الانتعاش حيث اعتبرت انها مشكلة هيكلية أي وجود خلل في الجهاز الهيكلي للاقتصاد خصوصا.

ويمكن توضيح مفهومها في الاقتصاد : كل ما هو قادر على العمل لكنه لا يجده، حتى لو كان مقتنع بمستوى الدخل السائد .ويمكن توضيح مفهوم الشخص العاطل : هو كل من لا يوجد له رزق او مصدر رزق يحصل على دخل من خلاله .(البكار , ٢٠٠٨ : ٢٢)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وتنشأ البطالة من عدم اتزان عرض العمل والطلب عليه أي عدم وجود تكافئ بينهما .لذلك تعرف البطالة على انها: الفرق بين كمية العمل المعروض وكمية العمل المطلوب.

كما تعرف البطالة على انها: تعطل اشخاص راغبين بالعمل وقادرين عليه . (طاقة,٢٠٢٢ : ١٢٩)

وتعرف أيضا بانها : وجود موارد اقتصادية عاطلة وغير موظفة اقتصاديا أي عدم التشغيل الكامل للموارد المتاحة وغير مستغلة . (الوادي, ٢٠٠٧,: ٣٠٧)

وأيضا تعرف على انها عدم القدرة على تحقيق التشغيل الكامل للأفراد لعدم توافر فرص العمل الكافية للراغبين في العمل مع قدرتهم عليه في مهنة تتفق مع استعداداتهم وخبراتهم كما يستبعد من هذه الحالات حالة الاضطراب وحالة المرض وحالات الإصابة التي يعجز فيها الانسان عن العمل . (عامر , ٢٠١٥ : ١٢)

وتعرف البطالة حسب منظمة العمل الدولية على انها : تمثل كافة الأشخاص الطبيعيين الذين هم في سن العمل وغير راغبين بالعمل والباحثين عن العمل لكنهم لا يجدونه . وهناك فترة تقاس بها البطالة تسمى فترة الاستناد وتكون عادة أسبوع او أسبوعين .(داوود, ٢٠١٠ : ١٨٣)

ثانيا : أنواع البطالة :

لا يكفي تعريف البطالة على ان العاطل عن العمل هو الشخص الذي فقد عمله فقط، بل تعدى مفهوم البطالة التقليدي ، ومفهومها الاقتصادي الان تجاوز مستويات أوسع و اكثر شمولية بحيث تم تصنيف أنواع عديدة من البطالة وإدخالها ضمن تعريفات البطالة ويمكن ان تصنف كالتالي : (شكر، ٢٠١٦ :٥٢)

١)البطالة الاحتكاكية :Frictional Unemployment تنشأ هذه البطالة في الصناعات والمعامل والاعمال أيضا التي تتميز بعدم انتظام العمل فيها، وتعني التوقف المؤقت عن مزاولة العمل بسبب التغيير من وظيفة الى وظيفة أخرى او التوقف المؤقت للبحث عن مهنة أخرى او بسبب الدراسة وغيرها من الأسباب.

٢) البطالة الهيكلية : Structural Unemployment وهي البطالة التي تنشأ بسبب تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة الى أخرى ، فانتقال المزارع من الريف الى المدينة بسبب شحة المياه وقلة الإنتاج أدى الى فقدان الكثير من المزارعين أعمالهم ، الا ان مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية الطلوبة والتدريب على المستلزمات الطبيعية الإنتاجية الجديدة للاقتصاد

٣)البطالة الفصلية او الموسمية : Seasonal or Seasonal Unemployment هي البطالة التي تحدث نتيجة تعاقب فصول السنة او نتيجة لمجيء بعض الاحداث الاجتماعية في موسم معين من السنة أي

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

تشير الى تغير الطلب نحو وظيفة معينة بسبب تغير الموسم وهذا النوع واضح في القطاعات التي تشارك في اعمال انتاج موسمية مثل الزراعة والسياحة.

٤)البطالة الفنية او التكنولوجية : Technical Unemployment تنشأ هذه البطالة بسبب التطور والتحسين الذي ينشأ في العمل عند ظهور صناعة جديدة تؤدي الى انتشار ظاهرة البطالة كما ان هذا النوع من البطالة تزداد خطورة كلما ازدادت التحسينات على الصناعة لأنها تسبب تغيرات واسعة في العمل والحاجة الى عمال ماهرين يستوعبون التطور الفني والتقني الحديث.

٥) البطالة الدورية Cyclical Unemployment : تنشأ هذه البطالة من تغير الطلب الكلي في الاقتصاد اذ يواجه الاقتصاد فترات من قلة الطلب الكلي مما يسبب فقدان فئة معينة من القوة العاملة لوظائفها وينتج عن ذلك ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد ، غير ان هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجددا.

٦) البطالة البنيوية : Structural Unemployment هي البطالة التي تنشأ نتيجة تغيرات هيكلية في الاقتصاد الكلي كتحول الاقتصاد من زراعي الى اقتصاد صناعي الامر الذي يتطلب حصول اليد العاملة على التدريب اللازم والتأهيل لضمان حصولها على فرصة عمل في القطاع الجديد . كما ان فرص العمل الجديدة الناتجة عن تحول القطاع تحتاج الى مهارات تختلف عن مهارات القطاع قبل التحول. ويمكن ان يحدث هذا النوع من البطالة عند تحول أساليب الإنتاج من أساليب إنتاجية عادية الى أساليب اكثر تطورا.

٧) البطالة السافرة والبطالة المقنعة Explicit unemployment and Disguised unemployment

البطالة السافرة او البطالة الصريحة عبارة عن وجود افراد قادرين على العمل لكنهم لا يحصلون على وظائف حيث تعتبر حالة من التعطل الظاهر عن العمل و التي قد يعاني منها جزء كبير من قوة العمل المتاحة حيث تظهر في حالة مقارنة العرض و الطلب للعمل في سوق العمل فيزيد العرض على فرص العمل المتوفرة ، اما البطالة المقنعة هي ليست بطالة حقيقية و انما سوء استخدام اليد العاملة المتوفرة أي اذ تحدث في المجتمع المتخلف اقتصاديا حيث انها تمثل قوة العمل التي تشغل الوظائف المتوفرة وتعمل بجزء بسيط من طاقتها اذ انها تعني وجود عمال يتقاضون اجورهم دون المساهمة في الإنتاج الفعلي و ينتشر هذا النوع في الشركات دون وجود ضرورة لوجودهم أي يعتبرون عمالة فائضة عن حاجة الشركة.

٨) البطالة السلوكية Behavioral Unemployment : وهي البطالة الناجمة عن احجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ثالثا : اثار البطالة :

هناك اثار سلبية للبطالة وانعكاسها على الفرد ومنها : (عامر ، ٢٠١٩ : ٢٩)

١-الاثار الاقتصادية للبطالة:

تعتبر البطالة تبديد للموارد المالية فضلا عن انها أعباء إضافية على الاسرة و المجتمع كما انها تعمل على تعطيل لطاقة يمكن ان تسهم في الإنتاج و التنمية ، حيث توجد انعكاسات اقتصادية لمشكلة البطالة لكون الفرد العاطل بعد تعليمه و رعايته و ما تحتمله الدول من خيارين اما ان يعمل في عمل لا يتناسب معه ام يبقى عاطلا وفي كلتا الحالتين يكون هدر الاقتصاد القومي لان الدولة لم تحصل على تغذية مرتدة لما صرفته عليه ، إضافة الى ان البطالة المقنعة أصبحت من سمات الدولة المتخلفة اقتصاديا و ما لهذا النوع من البطالة من مظاهر تدل على سلبيات العمل و تؤثر سلبيا على الإنتاجية مثل عدم الانضباط في العمل ن وقراءة المجلات اثناء العمل و هبوط معدل الإنتاج و ارتفاع معدل الغياب الى غير ذلك من المظاهر السلبية.

٢ -اثار البطالة الاجتماعية : تؤثر البطالة في امتثال الافراد للأنظمة والقوانين السلوكية في المجتمع وزيادة الفقر والهجرة وخاصة هجرة الكفاءات من الشباب الى الخارج وتفشي الامية والجهل و المرض بسبب عدم قدرة رب الاسرة على اعالة اسرته و قد تسبب البطالة اختلالات في مفهوم المواطنة و الارتباط بالوطن حيث يسود الفهم الخاطئ اذا لم يكن الاقتصاد قادر على اعالة الافراد و حمايتهم لماذا ينتمون اليه ؟ كما ان الفرد العاطل عن العمل يشعر بالفراغ وعدم التقدير فتنشأ لديه روح العدوانية والإحباط و يحرم المجتمع من الاستجابة الى متطلباتها و الاستفادة من خبراته و طاقاته في البناء.

٣-اثار البطالة النفسية : تؤثر البطالة على تفكير الشباب في الهجرة الى بلد اخر بحثا وراء الرزق ، دون ان يدرسوا ما ينتظرهم من تلك الهجرة ، وامام هذا التفكير ، وظهر بعض سماسرة الهجرة غير الشرعية الذين قادوا الشباب في رحلات غير مضمونة ، اذ كانت نتائجها غرق الكثير دون ان يصلوا الى غايتهم ، وتعرض بعض الشباب الى عمليات نصب و احتيال باسم الهجرة ، وتتفق معظم الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية التي تناولت البطالة ان أنماط البطالة و اشكالها ليست ثابتة او نهائية و انما هي متغيرة و متجددة باستمرار ، طبقا لجوانب اهتمام الباحثين و بناء على معيار التصنيف المتبع في دراسة ظاهرة البطالة ، وكذلك وفقا لمدة البطالة التي تعانيها الفئات المتعطلة . (جرار ، ٢٠١٩ : ٢٦٠)

وهناك اثار أخرى للبطالة تتمثل ب:

١-انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض مستوى المعيشة.

٢-هدر الموارد الاقتصادية المتاحة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٣-ظهور بعض المشكلات الاجتماعية كالسرقات والجرائم
٤-الشعور بانعدام قيمة الفرد وما يصاحب ذلك من مشاكل نفسية
٥- ظهور توترات سياسة في المجتمع .

المبحث الثالث

أثر النفقات العامة في معدل البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢

تستطيع الدولة استخدام النفقات العامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أي لتخفيف من التقلبات الاقتصادية التي تتمثل بصفة أساسية في ارتفاع مستوى البطالة وفي وجود ظاهرة التضخم . كما يمكن استخدام النفقات العامة في الحد من البطالة وخاصة البطالة الدورية عن طريق زيادة هذه النفقات لان البطالة الدورية يتعرض لها الاقتصاد في فترات الكساد وتنشأ عن طريق انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي . وعلاجها الرئيسي قيام الدولة بأنشاء مشروعات التي تسمى بمشروعات الاشغال العامة المتمثلة بالطرق ومشروعات الري وغيرها . والتي يترتب عليها زيادة في الدخول للأشخاص العاملين في هذه المشروعات . كما ان زيادة الانفاق لهذه المشروعات الحصول على مستلزمات الإنتاج اللازمة لها مما يمثل زيادة في دخول الافراد العاملين في مجال تصنيع مستلزمات الإنتاج المختلفة اللازمة التي تحتاجها هذه المشاريع كما يترتب زيادة مستوى الدخول وزيادة مستوى الطلب الكلي وبالتالي زيادة في الدخل القومي . ومن المعروف ان زيادة الدخول يؤدي الى زيادة الاستهلاك حيث يوجه الافراد زيادة دخولهم الى الاستهلاك للحصول على السلع الاستهلاكية و يترتب عليا زيادة في الطلب على تلك السلع و زيادة في انتاجها و زيادة دخول العاملين في الصناعات الاستهلاكية فيرتفع طلبهم على تلك السلع و تحدث هكذا سلسلة من زيادة الطلب الكلي و زيادة الدخل الكلي و يترتب على تلك الزيادة ارتفاع في الاستثمار و انشاء مشاريع جديدة استثمارية و بالتالي يزيد الطلب على اليد العاملة فتنخفض نسبة البطالة و يرتفع عدد العاملين و ينخفض عدد العاطلين عن العمل . (حامد، ٢٠١٧: ١٤٥)

كما ان البطالة من وجهة النظر الكنزية لا تتناقض مع التوازن الذي يجب تحقيقه في الاقتصاد على المستوى الكلي اذ يصاحب هذا التوازن وجود بطالة في عنصر العمل وقد تكون هذه البطالة مرتفعة اذ يمكن للحكومة عن طريق السياسة المالية التوسعية التي تتبعها من احتواء حالة الاستخدام غير الكامل عن طريق الدور الفعال في التأثير البالغ لمضاعفات السياسة المالية (مضاعف الانفاق) وزيادة الإنتاج و خلق فرص عمل عن طريق العلاقة العكسية بين الانفاق و البطالة فكلما زادت الحكومة من نفقاتها أدى ذلك الى خلق فرص عمل إضافية و بالتالي يقل عدد العاطلين و ينخفض معدل البطالة . (زكان وبلعباس, ٢٠١١: ٥)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

كما يمكن اتباع برنامج خاصة للتنمية للتقليل من البطالة من خلال تنصيب هيئة تكون مسؤولة عن اشغال اليد العاملة و التي تسمى الوكالة الوطنية للتشغيل و تنصيب جهاز مساعدة يساهم في عمل هذه الهيئة و توفير التخصصات المالية الخاصة له، ان ما يمكن ملاحظته خلال اتباع هذه الخطة ان مصاريف هذه الهيئة مرتبطة بالنفقات العمومية ضمن برنامج التنمية للانتعاش الاقتصادي و تشغيل الشباب حيث لا تزال الدولة تتدخل في مكافحة البطالة بواسطة سياسة بديلة للعمل في حال تراجع السياسة الأولى يمكن اتباع السياسة البديلة في معالجة هذه المشكلة . (الصمد ، ٢٠١٤: ١٨)

الفصل الثالث

النفقات العامة في العراق

أولا : اتجاه النفقات العامة في العراق :

لقد أدت العقوبات الاقتصادية الى تعميق الاختلالات في الاقتصاد العراقي ، فقد ولدت الفقر وتراجع مستويات المعيشة فضلا عن التضخم والانكماش وتدني أجور القطاع العام إضافة الى توقف المشروعات وتوفر اعمالا هامشية تدر دخلا منخفضا مما دفع الى التدخل الحكومي لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية لتصحيح الاختلال في التوازن الاقتصادي الكلي لذلك ترتب على الاقتصاد العراقي سمات متعددة التي كانت هي البارزة والطاغية على الاقتصاد العرافي في فترات معينة وهي : (حسيني ، ٢٠١٦ : ١٢٥)

١)السمة الأكبر للاقتصاد العراقي كانت في نهاية حرب الخليج ، كانت التضخم الجامح وتدهور قيمة عملته وتراكم عبء الديون المعلقة وتدمير البنية التحتية للقطاعات الصناعية، والطاقة، والنقل، والنفط.

٢) توقف عملية الإنتاج الاقتصادي وما تلاه بعد ذلك من توقف في الاستيراد نتيجة فرض عقوبات اقتصادية التي سببت في انخفاض حجم المعروض السلعي وارتفاع مستوى الأسعار وتزايد التضخم .

ثانيا : النفقات العامة في العراق :

اذ لم تعد النفقة العامة محايدة، بل أصبحت نفقة هادفة يختلف اثرها على رفاهية المجتمع بحسب طبيعة ونوع النفقات لذلك باتت الحاجة ملحة لوضع سياسات أنفاقية هادفة متلائمة مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في العراق ووفقا للموارد الاقتصادية المتاحة ودرجة النمو الاقتصادي فيه و الفلسفة الاقتصادية و السلطات الحاكمة فيه . (الفارس ، ١٩٩٧ : ٤٥)

أ- تحليل بعض مؤشرات النفقات العامة في العراق:

• مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد العراقي : اذ يعد تدخل الحكومة في الاقتصاد العراقي من الأمور المهمة و الضرورية التي لا خلاص منها سواء اكان في الدول النامية السائدة في طريق التنمية ام الدول

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المتقدمة ، اذ تتدخل الحكومة لتوجيه الاقتصاد او معالجة الازمات و الدورات الاقتصادية و يمكن الوصول لحجم التدخل الحكومي وفق المعيار التالي:

حجم التدخل الحكومي) = النفقات العامة لسنة معينة \ GDP لسنة نفسها * ١٠٠ (اذ يعطي هذا المعيار دلالة على حجم الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي ويفيد في مجال المقارنة بين مستوى الحكومة الاتحادية ومستوى الحكومات المحلية في معرفة حجم النشاط الاقتصادي كما يفيد في مجال المقارنة بين مستوى الحكومة الاتحادية ومستوى الحكومة المحلية في معرفة حجم النشاط الاقتصادي.(الشيخاني، ٢٠١٦ : ٤٨)

• مؤشر معامل الاستقرار الاقتصادي : أي اذ كان معدل التغير بالإنفاق الحكومي اكبر من معدل التغير بالناتج فهذا يعني ان يكون موجبا ويعني وجود تأثير للحكومة على مستوى الطلب والمستوى العام للأسعار وبالعكس اذا كان معدل التغير بالناتج اكثر من معدل التغير بالإنفاق فهذا يعني عدم وجود تأثير للحكومة في مستوى الطلب والمستوى العام للأسعار ، اما في حال تساوى المعدلان في ان تكون نتيجة صفر فهذا يعني ان هناك استقرارا اقتصاديا .

ثالثا : واقع البطالة في العراق:

يعتبر العراق في مقدمة الدول في الشرق الأوسط من ارتفاع نسبة البطالة من حجم القوة العاملة فضلا عن كونه من البلدان الغنية ويمتلك موارد مادية وبشرية تؤهله ان يستغلها بشكل عقلاني ومثالي ان يكون من البلدان التي تتمكن من النهوض وتحقيق تنمية مستدامة تجعله في مصاف الدول المتقدمة ، كما ان هناك علاقة واضحة بين البطالة ومستوى الفقر فالبطالة تقود الى الفقر بسبب فقدان الانسان الى عمله او لم يستطيع الحصول على عمل أي فقدان دخله الذي يعتمد عليه في معيشته وسد حاجاته الأساسية . ان الفئة التي تعاني من البطالة هي فئة الشباب التي تعد الفئة الأكثر عددا في العراق حيث ان عدد الذين تراوحت أعمارهم بين (صفر – ٢٩) سنة وصل الى ٢٦ مليون من اصل ٤٠ مليون ، وان هذه الأرقام تدل وفق الخبراء الى الحاجة الى استراتيجيات تؤهل سوق العمل لاستقبال الاعداد الكبيرة من طالبي العمل سنويا.

كما ان العراق يعاني من أزمات كثيرة جدا وأهمها الانخفاض الذي حدث على أسعار النفط وان الضرر الذي لحق بالعراق جراء جائحة كورونا والاوضاح الأمنية السيئة، والسياسية والفساد المالي والإداري .كما ان هناك نسب فقر في العراق تتباين بين المحافظات حيث تتجاوز النسب ٥٠٪ و كذلك ذي قار حيث يعيش شخص واحد من بين كل خمسة اشخاص تحت خط الفقر في بلد يعاني من الفساد و ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب. كما ان انعدام فرص العمل في القطاع الخاص والعام وتعقيدات الأوضاع الاقتصادية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

في البلاد الغاطسة بالديون والازمات المستعصية رغم تنوع ثروتها ، مما أدى الى زيادة عدد .(طاقة ،٢٠٢١ : ١٤)

رابعا : الحلول لمعالجة مشكلة البطالة في العراق:

لقد كان للسياسات الخاطئة التي اعتمدت في الاقتصاد العراقي خلال العقود التي سبقت الاحتلال الأمريكي والحروب والحصار الذي فرض على العراق خلال عام ١٩٩١ وما بعده اثر بالغ على حركة التنمية ، وفي ضوء هذه التحديات قد يتساءل الكثير منا ما هي الإجراءات والسياسات التي يمكن من خلالها الحد من تفاقم مشكلة البطالة وتخليص الاقتصاد العراقي من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية و الأمنية ومن هذه الحلول التي تطبق لمعالجة البطالة هي : (الراوي ، ٢٠١٠ : ١٣)

١.قبل معالجة أي مشكلة لابد من الوقوف على حقيقتها و ابعادها لكي يمكن وضع الحلول ناجحة لها ، وعليه يستلزم الامر تنظيم عرض العمالة من خلال توفير قاعدة بيانات إحصائية عن حجم البطالة و طبيعتها و هيكليتها ، أي توفير احصائيات دورية حتى تكون المعلومات عن البطالة جاهزة امام مخططو القوى العاملة و امام أصحاب الاعمال الذين لديهم رغبة في توظيفهم و تكون هذه البيانات متعلقة بحالة التعطل العملية و التخصص و المهنة و النشاط الاقتصادي الذي يعمل به المتعطل ، كما ان هذه البيانات تساعد مخططي القوى العاملة على اقتراح السياسات التعليمية و التدريبية و الاقتصادية و المالية التي تساعد على التقليل من البطالة.

٢.ضرورة إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية من خلال برنامج يعتمد في تنفذه سياسات مالية اكثر مرونة تساعد في تنشيط القطاعات الاقتصادية وتحقيق التوازن في تخصيص الموارد ، لا سيما في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية وتأثيرها على العوائد النفطية ، اذ يكون الغاية من هذه القطاعات استحداث وظائف جديدة واستحداث مجتمعات صناعية خاصة في المدن التي تتميز بوفرة العمالة وانخفاض تكلفتها

٣.دعم وتشجيع القطاع الزراعي الذي يعد القطاع الحيوي للمجتمع العراقي نظرا لما يوفره هذا القطاع من فرص عمل واسعة ومنتشرة لنحو اكثر من ثلث القوى العاملة العراقية.

٤.اعتماد سياسات مالية ونقدية متوازنة من خلال تقليل النفقات التشغيلية لحساب المنهاج الاستثمار لاسيما بعد التحسن الأمني وتقليل النفقات على هذا الجانب .اي اتباع سياسة اقتصادية توسعية شاملة خاصة في مجالات السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثالث

قياس اثر النفقات العامة في معدل البطالة في العراق

اولا :تحليل أثر النفقات العامة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢:

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

هناك توجه واضح لدى سياسة الانفاق العام التي تتبعها السياسة المالية للوصل الى الانتعاش الاقتصادي و معالجة مشكلة البطالة حيث يتم من خلالها التركيز على المشاريع التي تحتاج الى يد عاملة لكي يتم خلق انسيابية في سوق العمل حيث يجب وضع إحصائية لكل سنة من السنوات تحتوي على حجم اليد العاملة المتوفرة والتي يجب استغلالها في برامج التنمية حيث يتم توجيه برنامج التنمية الى القطاعات الاقتصادية المحركة للعمل كما هو مخطط له في البرنامج و الخطط اما النسبة القليلة منها فيجب توجيهها الى السياسات التشغيلية و مؤسساتها لكي تتمكن من تعديل الاقتصاد العراقي بصورة فعالة.

السنة	النفقات العامة	معدل النمو
٢٠٠٤	٣٢١١٧٤٩٠	----------
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥١٧٤	-١٧,٩
٢٠٠٦	٣٨٨٠٧٦٧٩	٤٧,٩
٢٠٠٧	٣٩٠٣١٢٣٢	٠,٦
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣٣٧٤	٥٢,٢
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧٠٢٤	-٦,٤
٢٠١٠	٦٤٣٥١٩٨٣	٢٦,٢
٢٠١١	٦٩٦٣٩٥٢٢	١٢,٣
٢٠١٢	٩٠٣٧٤٧٨٢	٣٣,٥
٢٠١٣	١٠٦٨٧٣٠٢٦	١٣,٣
٢٠١٤	٨٣٥٥٦٢٢٥	-٥,٨
٢٠١٥	٧٠٣٩٧٥١٤	-٣٧,٣
٢٠١٦	٦٧٠٦٧٤٣٦	-٤,٧
٢٠١٧	٧٥٤٩٠١١٤	١٢,٦
٢٠١٨	٨٠٨٧٣١٨٧	٧,١
٢٠١٩	١١١٧٢٣٥٢٢	٣٨,١
٢٠٢٠	٧٦٠٨٢٤٤٢	٣١,٩
٢٠٢١	١٠٢٨٤٩٦٥٨	٣٥,١
٢٠٢٢	١١٦٩٥٩٥٨١	-١٣,٧

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي للفترة ٢٠٠٤- ٢٠٢٢

من خلال الجدول (١) يتم تحليل النفقات العامة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) اذ شهدت النفقات العامة تزايد ملحوظا خلال مدة البحث حيث ارتفعت النفقات من (٣٢١١٧٤١٩) ترليون دينار في سنة ٢٠٠٤ و من ثم ارتفعت الى (١١٦٩٥٩٥٨٢) ترليون دينار , ففي سنة ٢٠٠٤ تزايد حجم النفقات العامة ٨,٢ مرة خلال مدة الدراسة بسبب زيادة ظاهرية ناتجة عن التضخم كما ان السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٨ قد شهدت ارتفاعا متواليا في الزيادة الظاهرية للأنفاق اما المدة الثانية من البحث ٢٠٠٩ -٢٠١٣ عبى الرغم من وجود تردني في سنة ٢٠٠٩ الا ان الاتجاه العام لزيادة الظاهرية للأنفاق في تزايد مستمر و السبب يعود الى ان الدولة في سعيها من خلال الانفاق تشتري سلع و خدمات ,في ظل تدني القوة الشرائية للنقود فأنها تدفع وحدات نقد اكبر مما كانت تدفعه وذلك لغرض الحصول على نفس الكمية من السلع و الخدمات السابقة , كما ما يجب معرفته ان الزيادة الظاهرية في النفقات العامة تعود الى انها لا ينشأ عنها زيادة في الكميات و لا الزيادة في المنافع الحقيقية للأفراد كما انها تشمل النفقات السلعية و الاستثمارية و الخدمية فقط .اما عن سنة ٢٠٠٩ فقد انخفضت فيها نسبة النفقات العامة الى ٥٩٥٩٧ ترليون دينار بسبب تغير في أسعار النفط و كان معظم الانخفاض بسبب تراجع النفقات التشغيلية على عكس سنة ٢٠١٠ حيث عاود الانفاق العام بالارتفاع و وصل الى ٦٤٣٥١٩٨٤ ترليون دينار بمعدل نمو ٢٦٪ و يعود السبب الى الزيادة الحاصلة في الرواتب الخاصة بالموظفين و زيادة الانفاق العسكري و استحداث وزارات جديدة كما ساهم زيادة في أعضاء مجلس النواب سببا في زيادة النفقات العامة . اما عن سنة ٢٠١١ ساهمت الرواتب و الأجور و المكافآت في زيادة النفقات العامة لأنها تشكل نصف الموازنة التشغيلية للدولة فضلا عن الرواتب التقاعدية كما في سنة ٢٠١٢ و ٢٠١٣ سجلت النفقات العامة ارتفاعا و زيادة في معدل النمو و هذا يعني ان السياسة المالية كانت تشير حول تخفيض الانفاق العام و خاصة الانفاق التشغيلي و زيادة الانفاق الاستثماري .و ان سنة ٢٠١٤ و سنة ٢٠١٥ سعت الحكومة العراقية الى تحقيق اهداف عامة لجميع المواطنين مما أدى الى زيادة الانفاق و ارتفاع العوائد النفطية حيث تتميز هذه الفترة هي فترة رفع المعنويات الاقتصادية و زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط العراقي و ارتفاع أسعار النفط و اعتماد الموازنة أساسا على الإيرادات النفطية حيث اثبتت هذه السنة حقيقة الاقتصاد العراقي أي انه اقتصاد ريعي . اما في سنة ٢٠١٦ فقد انخفضت النفقات العامة لتصل الى ٦٧٠٦٧٤٣٧ ترليون دينار و بمعدل -٤,٧٪ بسبب تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية مما ينعكس على التراجع الكبير في حجم الإيرادات أيضا لأنها تعد الممول الرئيسي للنفقات العامة , كما عاودت النفقات العامة الى الارتفاع خلال الأعوام ٢٠١٧

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

و ٢٠١٨ حيث بلغت ٧٥٤٩٠١١٥ ترليون دينار و ٨٠٨٧٣١٨٩ ترليون دينار أي بمعدل نمو ١٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٦ و ذلك نتيجة انفاق تعويضات الموظفين و لا ننسى فقرة الرعاية الاجتماعية أي ارتفاع في الانفاق الجاري دون الزيادة في الإيرادات التي تعوض هذا الانفاق.

اما عن نفقات سنة ٢٠١٨ و٢٠١٩ فقد سجلت ارتفاعا من الناتج المحلي بالأسعار الجارية كما في سنة ٢٠٢٠اعلنت كافة البلدان في العالم والعراق على إجراءات مالية بقيمة ١٦ ترليون دولار تمثلت بتوجيه النفاق العام المالي على عمليات التطعيم وحفظ التعافي بسبب جائحة كوفيد ١٩ وكان الجزء الأكبر من هذه الإجراءات في البلدان المتقدمة التي ارتفع فيها العجز بنسبة ٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ ليبلغ ١١,٧. %

اما في الاقتصادات الناشئة فقد ارتفع العجز المالي بنسبة ٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية المنخفضة الدخل ليصل الى ٥,٥٪ ويرجع سبب ارتفاع العجز الى الزيادة في الانفاق وتراجع الإيرادات في معظم دول العالم ومنها العراق .كما سجلت سنة ٢٠٢٠ تحول حاد في طبيعة المشتريات الاستهلاكية فقد سجل الانفاق على السلع والخدمات ارتفاعا هائلا ومن ثم اخذ الجزء الأكبر من الزيادة الأولية في معدلات التضخم يعزى الى تضخم السلع المعمرة مثل السيارات.

كما اعتبر مرحلة ٢٠٢١ مرحلة التعافي ما بعد جائحة كوفيد ١٩ حيث تم اعلان عالميا عن تدابير مالية بقيمة ١٦ مليون دولار لمكافحة هذه الجائحة حيث كان الدعم المقدم الأكبر نسبيا غي الاقتصادات المتقدمة فقد استغلت الاسر بداية الجائحة مدخراتها فضلا عن التدابير التحفيزية والتحولات المالية من الحكومات الى العراق . حيث أدت هذه التدابير الى زيادة الطلب الكلي وتعافي الاقتصادي ادنى من المتوقع حيث توقف استمرار الطلب الكلي القوي في نهاية المطاف على طبيعة الاستجابة للبنك المركزي.

اما عام ٢٠٢٢ فقد ارتفعت فيه النفقات العامة حيث بلغت ١١٦,٩ ترليون دينار أي منها ١٠٤ ترليون نفقات تشغيلية و١٢ ترليون نفقات استثمارية كما بلغ الفائض المالي المتحقق لعام ٢٠٢٢ ٢٩,٨ ترليون دينار بسبب زيادة تخصصات الموازنة الاستثمارية التي تم توجهها بالدرجة الأساس الى تنمية الأقاليم و انعاش الاهوار فضلا عن استراتيجية تخفيض الفقر كما سجلت الرعاية الاجتماعية والمنح والإعانات وخدمات الدين دور في نمو النفقات العامة مساهمة مطلقة فضلا عن الزيادة الحاصلة في خدمة الدين الداخلي.

ثانيا : تحليل اتجاه البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢ :

تعتبر البطالة من اهم متطلبات تحقيق النمو الاقتصادي في العراق و من اجل تحقيق هذا النمو الاقتصادي و تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة و القضاء على البطالة على وفق أسس حددتها السياسة التنموية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

في العراق أي من خلال التعرف على جانبي العرض و الطلب على قوة العمل و تحديد الحجم الذي يحتاجه الاقتصاد من الاحتياطات و ما تعكسه من اثار على الدخل القومي .اذ يجب التأثير على القدرة الاستهلاكية و الادخارية و الاستثمارية حتى يتم الوصول الى إعادة توزيع القوى العاملة على ضوء العلاقة التخطيطية بين عدد العاملين و وسائل الإنتاج المتاحة للعمل . كما يعتبر العراق من بين مجموعة الدول ذات الحجم المتوسط من السكان أي وجود حاجة كبيرة لليد العاملة بمختلف اصنافها ومستوياتها .

السنة	معدل البطالة %
٢٠٠٤	٢٦,٩
٢٠٠٥	١٧,٩
٢٠٠٦	١٧,٥
٢٠٠٧	١١,٧
٢٠٠٨	١٥,٣
٢٠٠٩	١٥,١
٢٠١٠	١٥,٢
٢٠١١	١٢,٢
٢٠١٢	١١,٩
٢٠١٣	١٥,١
٢٠١٤	١٠,٧
٢٠١٥	١٤,٩
٢٠١٦	١٠,٨
٢٠١٧	١٠,٩
٢٠١٨	٢٢,٦
٢٠١٩	١٢,٨
٢٠٢٠	١٦,٢٣
٢٠٢١	١٦,١٧
٢٠٢٢	١٥,٥٥

المصدر : وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء \ بيانات أولية من وزارة التخطيط .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

في العراق لا تتوافر بيانات دقيقة عن البطالة يمكن اللجوء اليها للتحليل الاقتصادي و خاصة قبل عام ٢٠٠٣ بسبب الظروف السياسية التي كان يمر بها البلاد و ضعف الجهاز الاحصائي ,اما بعد عام ٢٠٠٤ قامت وزارة التخطيط العراقية بإصدار مسوحات خاصة بالتشغيل و البطالة بشكل فصلي وسنوي كان اخرها عام ٢٠٠٨ اذ ان معدل البطالة بلغ ٢٦٪ أي ما يعادل ٤ مليون عاطل من مجموع القوى العاملة البالغة ٨ مليون أي النسبة تقدر ب ٥٠٪ من قوة العمل و اخذت البطالة بالانخفاض حتى عام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وصولا الى عام ٢٠٠٧ حيث بلغت البطالة فيه ١١٪ ثم ارتفعت قليلا عام ٢٠٠٨ وصلت الى ١٥٪ ويعود سبب الانخفاض هذا الى التحسن النسبي في الوضع الأمني و قيام الحكومة العراقية بتوظيف الكثير من العاطلين في المؤسسات الحكومية ولا سيما في الأجهزة الأمنية أي في وزارتي الدفاع و الداخلية و استمرت البطالة بالانخفاض لتبلغ ١١٪ في عام ٢٠١١ بسبب التحسن النبي الملحوظ في النمو القطاعي كما أدى تزايد أسعار النفط العالمية في تلك الفترة و زيادة توزيع الدخول نتيجة الانفتاح على الاعمال الحكومية أدى الى انتعاش نسبي في قطاع الخدمات و الاعمال و تنامي معدلات التوظيف الحكومي . كما عادت معدلات البطالة بالارتفاع في عام ٢٠١٣ و ٢٠١٢ لتبلغ ١١,٩٪ , اما في عام ٢٠١٥ كان ذلك بسبب تناقض معدلات النشاط الكلي , كما تبين معدلات نمو الناتج غير النفطي المنخفضة خلال المدة بين العامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥ بسبب تأثير ازمة النفط العالمية الذي أدى الى تقليص التوظيف الحكومي أيضا مما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة ,كما يمكن توضيح ان البيانات التي ذكرت في الجدول رقم (٤) هي بيانات غير دقيقة لأسباب كثيرة منها فنية و إجرائية لا تمثل سوى البطالة الظاهرة او الصريحة و التي لا تتضمن أنواع البطالة غير الظاهرة المنتشرة في الاقتصاد العراقي في مقدمتها البطالة المقنعة.

اما في عام ٢٠١٦ اذ بلغت نسبة البطالة ١٠٪ ويعود السبب الرئيسي في انخفاض معدل البطالة عن الأعوام السابقة الى امتلاك العراق الهرم السكاني من الشباب مما شكل عبئ على قدرة القطاع العام في استحواذ بشكل كامل وقصور القطاع الخاص في تشغيل العدد الفائض عن حاجة القطاع العام . كما ارتفعت البطالة في عام ٢٠١٧ حيث بلغ معدل البطالة ١٠,٩٪ بسبب عدم توفر دعم للمشروعات الصغيرة التي تحتاج الى راس مال بسيط وكثافة اليد العاملة وعدم الاستقرار الأمني في الكثير من محافظات العراق , كما ان غياب الحلول والمعالجة الخاصة بمشكلة البطالة والتعاون بين الحكومات العراقية المتوالية في عام ٢٠١٨ أدت الى ارتفاع معدل البطالة الى ٢٢٪ أي اصبح يتخرج سنويا اعدادا كبيرة من الخريجين الى سوق العمل دون ان يجدو وظائف خاصة في الدولة لهم.

كما سجلت البطالة ارتفاعا حتى عام ٢٠٢٠ حيث بلغت ١٦٪ بسبب ظروف جائحة كورونا التي أوقفت و عطلت الكثير من الافراد عن العمل بسبب فرض حظر التجول و تعطيل المشاريع الاقتصادية التي كانت

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

في تطور الانشاء و مخطط لتعميرها .كما في عام ٢٠٢١ ارتفعت نسبة التضخم و استمرت لمدة سنتين بسبب اثار جائحة كورونا حتى وصلت في عام ٢٠٢٢ الى الانخفاض بسبب قانون الامن الغذائي الذي قابل بتوظيف الكثير من اليد العاملة في كافة المجالات و الاختصاصات مما أدى الى انخفاض نسبة البطالة حتى وصلت الى ١٥% وبشكل عام ان مشكلة البطالة في العراق خلال مدة الدراسة تعود الة ضعف التنسيق بين التعليم و سوق العمل و وخرجاتها و الى العمليات الإرهابية التي تساهم في تهجير الكثير من السكان و شيوع الفساد الإداري و تدهور الأوضاع الأمنية و زيادة عرض العمل و بالمقابل انخفاض الطلب على العمل و انعكاسه بشكل سلبي على توفر مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي و الاستثمار الخاص في المشروعات الإنتاجية ذات الكثافة العالية في نسبة العمال و توفر فرص عمل جديدة .

المبحث الثاني

قياس اثر النفقات العامة على معدل البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢

يتناول هذا المبحث استخدام الطرق الإحصائية والأساليب القياسية لقياس الأثر الذي تتركه بعض متغيرات السياسة المالية وهي (الإيرادات العامة، الدين العام) في معدل البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) وذلك لاختبار مدى تحقق الفرضية الرئيسة الآتية:

-يفترض البحث وجود علاقة ذات إثر معنوي بين متغيرات السياسة المالية (الإيرادات العامة ، الدين العام) ومعدلات البطالة في العراق.

وبذلك سيتم اختبار احدى الفرضيتين الأتيتين- :

- H0: لا توجو علاقة ذات اثر معنوي بين متغيرات السياسة المالية و معدلات البطالة في العراق
- H1: توجد علاقة ذات اثر معنوي بين متغيرات السياسة المالية و معدلات البطالة في العراق

وذلك باستخدام الاختبارات والنماذج القياسية الحديثة مثل اختبارات السكون والتكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ونموذج تصحيح الخطأ وباستخدام برنامج. Eveiws13

أولا: توصيف النموذج القياسي

اهم مراحل بناء النماذج القياسية هي مرحلة توصيف النموذج القياسي اذ تعمل على تمثيل العلاقات بين المتغيرات المدروسة بصيغ ومعادلات رياضية. وتحدد متغيرات النموذج وطبيعة العلاقة بينها وفقا للمنطق النظري الاقتصادي.

١ -المتغيرات المستقلة

-الإيرادات العامة ويرمز له(PR)

-الدين العام ويرمز له بالرمز(TD)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢ -المتغيرات التابعة
معدل البطالة ويرمز له بالرمز(UE)
٣ -المتغيرات العشوائيةٌ
ويرمز لها بالرمزμ_i
:-صياغة النموذج
لغرض تحديد شكل العلاقة بين المتغيرات المدروسة يتوجب صياغتها على شكل معادلات رياضية. ويمكن توصيف ذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار البسيط لكل متغير مستقل معادلة رياضية والشكل العام لنموذج يتكون من المعادلة الآتية:

$$Y_t= \alpha_ +\beta X_t+\varphi Y_{(t-1)}+(\blacksquare(U_t))$$

Yt يمثل المتغير التابع :
Xt المتغير المستقل :
α_0)■(يمثل متجه حد التقاطع (الحد الثابت) :β تمثل ميل دالة الانحدار.
φ : تمثل معاملات المتغيرات المتأخرة زمنيا ، U_t: يمثل متجه المتغير العشوائي:
ووفقا لما جاءت به النظرية الاقتصادية والدراسات المعتمدة حول العلاقة بين المتغيرات المالية والبطالة فان العلاقة تكون عكسية بين كلا من الإيرادات العامة والدين العام وبين معدل البطالة لذا فالمعلمات ستكون بإشارة سالبة.
ثانيا: الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج :
لغرض معرفة الخصائص الإحصائية لمتغيرات السياسة المالية ومعدل البطالة من حيث التذبذب بين اعلى وأدنى قيمة والوسط الحسابي والتوزيع الطبيعي تم اجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة وكما ورد في الجدول (3)

UE	PE	
15.23421	82486855	Mean
15.1375	78488954	Median
26.8	161697437	Maximum
10.8	32982739	Minimum
4.143241	33156084	Std.Dev
1.537357	0.602935	Skewness

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

6.240843	3.007736	Kurtosis
63.19694	4.604903	Jarque-Bera
0.00000	0.000013	Probability
1157.8	6.27E09	Sum
1287.484	8.24E16	Sum Sq .Dev
76	76	Observations

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws 13

نلاحظ من خلال نتائج الجدول (3) ان متغير الإيرادات العامة (PR) حقق اعلى قيمة له حوالي ١٦١٦٩٧٤٣٧مليار دينار في سنة ٢٠٢٢ وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط وتحسن كميات الإنتاج المصدرة من النفط وأدنى قيمة حوالي ٣٢٩٨٢٧٣٩ مليار دينار عام ٢٠٠٤ بسبب ظروف التغيير السياسي وما رافقها من احداث في العراق وبمتوسط بلغ حوالي ٨٢٤٨٦٨٥٥ مليار دينار. اما معامل Jarque-Bera فقد كان معنويا اذ بلغت القيمة الاحتمالية لهذا المتغير حوالي ٠,٠٠٠٠١٣ وهي اقل من القيمة المعيارية (٠,٠٥) مما يعني ان المتغير يتوزع توزيعا طبيعيا.فيما حقق متغير الدين العام (TD)اعلى قيمة له حوالي ٦٩٩١٢٣٩٤ مليار دينار عام ٢٠٢١ وأدنى قيمة حوالي ٣٢١٤٢٨٠٥ مليار دينار عام ٢٠١٥ وبمتوسط بلغ حوالي ٢٥٤٤٨١٤٤ مليار دينار. اما معامل Jarque-Bera فقد كان معنويا اذ بلغت القيمة الاحتمالية لهذا المتغير حوالي ٠,٠٠٦٧٦٤ وهي اقل من القيمة المعيارية (٠,٠٥) مما يعني ان المتغير يتوزع توزيعا طبيعيا.اما المتغير التابع معدل البطالة (UE) فقد حقق اعلى قيمة له حوالي ٢٦,٨ %عام ٢٠٠٤ وأدنى قيمة حوالي ١٠,٨٪عام ٢٠١٦ وبمتوسط بلغ حوالي ١٥,٢٪. اما معامل Jarque-Bera فقد كان معنويا اذ بلغت القيمة الاحتمالية لهذا المتغير حوالي ٠,٠٠٠٠٠ وهي اقل من القيمة المعيارية (٠,٠٥) مما يعني ان المتغير يتوزع توزيعا طبيعيا.

ثالثا : تقدير النموذج الأول (نموذج النفقات العامة ومعدل البطالة)

$$Ut = Bo + B1\ PEt + ut$$

يشير الجدول (١٠) الى نتائج اختبارات الاستقرارية للنموذج الثاني. ففي اختبارADF نجد ان متغير النفقات العامة لم يحقق استقراره عند المستوى الأصلي له حيث كانت القيمة الإحصائية للT اقل من القيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية فضلا عن ان القيمة الاحتمالية Prb كانت اكبر من ٠,٥.بينما حقق استقراره بعد اخذ الفرق الأول له أي ان المتغير مستقر عند الرتبة I~(١).كما نلاحظ تطابق نتائج اختبارPP مع هذه النتائج مما يؤكد دقة النتائج. اما متغير البطالة فقد كان في اختبار ADF غير مستقر

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

عند المستوى حيث كانت Prob اكبر من ٠,٠٥ لكنه استقر بعد اخذ الفرق الأول له. لكن الملاحظ هنا ان نائج اختبار PP مختلفة عن نتائج اختبار ADF حيث ان النتائج تشير الى ان المتغير استقر عند مستواه الطبيعي مما يعني انه مستقر من الدرجة I~(٠). ومن المتعارف عليه انه عند اختلاف النتائج بين الاختبارين فانه يتم الاعتماد على نتائج اختبار PP لأنه أكثر دقة في حالة العينة الصغيرة.

الاستنتاجات والتوصيات :

أ- الاستنتاجات :

من خلال التحليل الكمي والتحليل القياسي والتعرف على المتغيرات الخاصة بالبحث والتعرف أيضا على تأثيرها على البطالة توصلنا الى جملة من الاستنتاجات وهي :

١- يعاني العراق من كل أنواع البطالة خاصة بطالة الخريجين التي تعد من اكثر أنواع البطالة انتشارا في العراق .

٢- تساهم المشاريع الصغيرة في الحد والتخفيف من مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي من مختلف الظروف والعقبات المتعددة على مستوى المجالات كافة .

٣- تحققت فرضية البحث البديلة بوجود علاقة ذات إثر معنوي سالب بين متغيرات السياسة المالية (النفقات العامة) ومعدل البطالة في العراق.

٤- الخصائص الإحصائية للمتغيرات المستقلة (متغيرات السياسة المالية) والمتغير التابع (معدل البطالة) اجتازت الاختبارات الإحصائية من حيث التوزيع العشوائي وخلوها من جذر الوحدة من خلال اختبارات السكون حيث كانت المتغيرات المستقلة غير ساكنة في حالتها الطبيعية وهي الحالة السائدة في المتغيرات الاقتصادية لأنها تتقلب خلال الزمن لكنها استقرت بعد اخذ الفروق الأولى لها.

٥- لعب الانفاق الحربي دور بارز في زيادة النفقات الغامة وساهم في ارتفاع عجز الموازنة .

التوصيات :

١- مكافحة الفساد الإداري والمالي على مستوى الوزارات كافة وهيئاتها والجهات المرتبطة بها بتنفيذ اهداف الموازنة والجهات التي تقوم بصرف التخصصات المالية لها .

٢- معالجة الاختلال الناجم عن الاعتماد على المصدر التمويلي الأحادي المتمثل بالنفط في تمويل الانفاق العام وضرورة تنويع مصادر إيراديه أخرى كالضرائب والتمويل المالي .

٣- الاهتمام بالنشاط الاستثماري الخاص وإعطائه مزايا مالية واقتصادية وحصانات والنهوض به من خلال اصدار قوانين وأنظمة جديدة مساندة .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٤- خلق قاعدة معلومات واضحة يمكن الاستفادة منها في علاج التزايد في معدل البطالة وتكون خاصة بأعداد السكان القادرين على العمل والخريجين وأصحاب الشهادات العليا والاستفادة من خبراتهم وامكانيتهم في تطوير سوق العمل.

٥- زيادة الوعي بأهمية المشاريع الصغيرة وتوضيح مدى دورها في التنمية الاقتصادية ودورها في جذب اليد العاملة.

المصادر:

أولا: الكتب العربية :

١- الحسيني ، محمد غالي راهي ، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، العراق ، ٢٠١٦

٢- طاقة ، محمد ، مؤشرات التقدم الاقتصادي وطرق حسابها ، دار امنة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ،الأردن ،٢٠٢١

٣- الوادي واخرون ، محمود حسين ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار اليازوري للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية , عمان , الأردن , ٢٠٠٧

٤- البكار ،عبد القادر محمود ، البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام , الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر , مصر , ٢٠٠٨,

٥- الاعسر ، خديجة ، اقتصاديات المالية العامة ، أستاذة اقتصاد في جامعة القاهرة، أعضاء منظمة الإدارة العربية ، ، الطبعة الأولى ، مصر ، ٢٠١٦.

٦- حشيش ، عادل احمد " اساسيات المالية العامة" دار النهضة , بيروت, لبنان , ١٩٩٢

٧- السيد ، عطية عبد الواحد ، مبادئ واقتصاديات المالية العامة ، دار النهضة العربية , ٢٠٠٠

٨- ناشد ، سوزي عدلي ، اساسيات المالية العامة ، كلية الحقوق ، مدرس في جامعة الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٨

٩- عابد , محمد احمد " الإدارة المالية الدولية العالمية والتحليل المالي الاقتصادي" عمان (الأردن) ٢٠١٠

١٠-القاضي ، حسن محمد ، الإدارة المالية العامة ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، بغداد ، ٢٠١٤

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ثانيا : المجلات :
١- الراوي ، د. احمد عمر ، البطالة في العراق واقع وتحديات ومعالجة ، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد السادس والعشرون ، ٢٠١٠
٢- باهر , محمد عتلم " المالية العامة وادواتها الفنية واثارها الاقتصادية" مكتبة الآداب, القاهرة, مصر,١٩٩٨.
٣- ابو هات ، عبد الكريم كامل ، توجيه الانفاق الحكومي ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ٧ ، ٢٠٠٥
٤- زكان وبلعباس ، احمد ورابح ، مؤتمر بعنوان العلاقة بين الانفاق العام والبطالة (دراسة قياسية) كلية العلوم الاقتصادية ، ٢٠١١
ثالثا : الرسائل والاطاريح :
١- الشيخاني ، عامر عبدالله ، كفاية السياسة المالية في تحمل العبء المالي الحكومي في العراق للمدة ٢٠١٤-٢٠٠٤ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦
٢- الفارس ، د. عبد الرزاق ، الحكومة والفقراء والانفاق العام – دراسة لظاهرة عجز الموازنة واثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، بيروت ، مركز الدراسات العربية ، ١٩٩٧.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.